الحيتان ماضية في ابتلاع الأسماك

عبد المنعم علي عيسى

في رحلة السير التي سلكها الطرفان الضامنان إلى مؤتمر الأستانا ٢٣ / ١ / ٢٠١٧ لم يكن من الواضح أن الأتراك كانوا يحملون في «زوادتهم» رؤية شاملة لمسار تسوية متكامل ولربما كان ذلك في صلب الاستراتيجيا التركية المعتمدة التي لا تزال تراهن على حدوث متغير ما يقلب المشهد السوري رأساً على عقب، أما المؤشرات على افتقاد تلك الرؤيا فهي عديدة ولعل أهمها حالة التصريحات المتناقضة التي يدلي بها المسؤولون الأتراك والتي كان آخرها ما أعلنه نائب رئيس الحكومة التركية محمد شمشك من مؤتمر دافوس ٢٠ / ١ / ٢٠١٧ والذي قال فيه: «إن رحيل الأسد هو أمر ليس واقعياً» وبعد ساعات على ذلك التصريح أصدر مكتب شمشك في أنقرة بياناً يعلن فيه أن تصريحات هذا الأخير قد فهمت خطأ على الرغم من أن مفردات وجمل ذلك التصريح كانت غاية في الوضوح وهي ليست من نوع «حمال أوجه» لكي تفهم بوجهات نظر متعددة. على حين أن موسكو كانت تملك تلك الرؤيا– ولربما أدواتها أيضاً– وإن كان يؤخذ على هذه الأخيرة تغليبها للمؤثر الخارجي (علاقات موسكو مع الغرب) على المعطى الداخلي الذي تمثله مجمل الحقائق والوقائع التي أفرزتها الحرب السورية، وعلى الرغم من أن الروس قد جهدوا في التركيز على ضرورة إعلان الفصائل المشاركة في المؤتمر (ولربما حلفاؤها في الخارج) فك ارتباطها مع جبهة النصرة وهو ما يعتبر بكل الأحوال عاملاً إيجابياً إلا أن ذلك الأمر لربما كان مهماً وذا تأثير حاسم في مرحلة سابقة وهو لم يعد الآن بتلك الدرجة من الأهمية ما بعد التطورات التي شهدتها ميادين القتال مؤخراً وتحديداً منذ الخريف الماضي، واللافت في الأمر أن تلك الفصائل بدت مترددة جداً في الامتثال لذلك الطلب وهو أمر ناجم بالدرجة الأولى عن ترددها في حسم خياراتها واعتماد الخيار السياسي أو استمرار الرهان على الخيار العسكري وهي بالنتيجة لم تخلص عبر عملية المعايرة التي أجرتها إلى أي الخيارين هو الأفضل، فإذا ما كان الخيار الأول (السياسي) يخدمها من الناحية السياسية ويكون سبيلاً لها للدخول والمشاركة في أي تسوية سياسية مقبلة إلا أنه لا يخدمها من الناحية العسكرية لأنه سيضعها في مواجهة مباشرة مع جبهة النصرة في الوقت الذي كانت فيه جميع التجارب السابقة لتلك المواجهات تفضي إلى هزيمتها وفي جميع المرات التي حاولت فيها إحدى الفصائل التمرد كان الحوت النصراوي يبتلع سمكات الفصائل «المعتدلة» بما فيها تلك التي كانت تحظى برعاية ودعم أميركي.

في التداعيات التي خلفها مؤتمر الأستانا برز هناك مؤشران مهمان الأول: هو البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية التركية ٢٦ / ١ / ٢٠١٧ والذي صنفت فيه جبهة النصرة وداعش تنظيمين إرهابيين وعلى الرغم من أن الأمر يبدو أقرب ما يكون إلى صك ائتمان أرادت أنقرة تقديمه إلى موسكو إلا أنه يعتبر مؤشراً إيجابياً في مطلق الأحوال، والثاني: يتمثل في الصراع الدامي الذي شهدته ساحات الفصائل المعارضة إذ لم يكد حبر بيان مؤتمر أستانا الختامي أن يجف حتى قامت جبهة النصرة بمهاجمة عشرات المواقع العائدة لفصائل تابعة للجيش الحر في شمال وغرب البلاد وذريعتها في ذلك أن تلك الفصائل قد تآمرت عليها في الأستانا وأنها وقعت على بند سري يقضي بعزلها ومن ثم استهدافها للقضاء عليها، إلا أن الأمر اللافت هنا هو أن النصرة لم تستثن حركة أحرار الشام هذه المرة من اتهاماتها ولربما كان في الأمر ما يدعو إليه فقد أعلنت هذه الأخيرة بعد ساعات على اندلاع المعارك أن «على جبهة النصرة أن تختار بين أن تنضم إلى فصائل الثورة أو أن تصبح داعش جديدة» وفي غضون ٢٤ ساعة بدأت التراصفات الجديدة تتضح بشكل جلي مع إعلان «استقم كما أمرت+ الجبهة الشامية» في بيان أصدرتاه يوم ٢٦ / ١ انضمامهما إلى أحرار الشام تلاهما إعلان «صقور الشام» في اليوم التالي ٢٧ / ١ لتندلع المعارك بعيد هذا الإعلان الأخير في ريف إدلب الجنوبي بين الصقور وجبهة النصرة. من الناحية العملياتية والحسابية كذلك لا يبدو أن المبادرة التي أطلقتها حركة أحرار الشام ٢٧ / ١ لوقف إطلاق النار فيما بين المتحاربين أنها تملك كثيراً من حظوظ النجاح إلا إذا ما تم قبولها بشكل مؤقت ولوقت قصير ريثما تستكمل الأطراف استعداداتها، فالاقتتال بات الآن أمراً حتمياً وجبهة النصرة باتت تدرك أنها سائرة نحو حصار يفقدها كل شيء بما فيه تلك المشيمة الواهنة التي كانت تربطها بشرائح صغيرة كانت في أغلبيتها تعاني التهميش الاقتصادي وفي الآن ذاته اجتاحتها أفكار الإسلام «غير الواعية» التي نمت وترعرت في الربع الخالي وفي الآن ذاته تدرك أنها ليست قادرة على مواجهة كل هؤلاء دفعة واحدة بمفردها خصوصاً أن مرحلة بناء تحالفات جديدة لم تعد قائمة في ظل التطورات الراهنة ولربما لم يتبق من حليف يمكن أن تذهب إليه سوى داعش وهو احتمال وإن كان بعيداً إلا أنه ليس مستحيلاً، صحيح أن العوائق التي تقف أمام تحالف كهذا هي عديدة وأهمها افتراق الإيديولوجيا التي شطرت التوءمين أحدهما عن الآخر في نيسان ٢٠١٣ وفي العادة غالباً ما يكون ذلك النوع من الانشقاقات بين التوائم هو أصعب أنواعها حيث ما يجمعه بعضها مع بعضها الآخر كل شيء وما يفرقها هو شيء وحيد لكنه يتضخم حتى ليشغل كامل اللوحة فلا يعود شيء من الأمور الجامعة بادياً فيها، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن حالات الإحساس بالخطر الوجودي غالباً ما تكون كافية لتجاوز أعتى الخلافات وأصعبها ولربما كان «كتاب» النصرة الذي يجب عليها استيعابه في المرحلة المقبلة واضحاً من عنوانه الذي تختصره عملية استهداف معسكر الشيخ سليمان في ريف حلب ليل ١٩–٢٠ / ١ / ٢٠١٧ فهذي الأخيرة تصلح لأن تكون عنواناً عريضاً للمرحلة المقبلة ناهيك عن أنها كانت تحمل العديد من الرسائل التي كان أبرزها احتمال أن تكون دقة تلك العملية (راح ضحيتها ١٥٠ قتيلاً باعتراف النصرة) ناجمة عن إعطاء «البعض» إحداثيات الهدف بدقة متناهية، ومنها أيضاً أن إقلاع طائرات الـ(b ٥٢) التي نفذت العملية كان من قاعدة العيديد في قطر كما رجحت أغلبية التقارير وهو أمر يمكن أن يقرأ كرسالة أريد إيصالها إلى المتبقي من المراهنين على دعم قطري كانت الدوحة قد أعلنت أنها ستقدمه (أيلول ٢٠١٦) حتى ولو كان ذلك ضد الإرادة الأميركية ومفادها أن الرهان على قطر لم يعد بعد الآن رهاناً صحيحاً ومن الواجب على أولئك مراجعة حساباتهم فيما يخص ذلك الرهان.

اليوم (٢٠١٧) يبدو الغرب (وكذا معسكر الذين أعلنوا الحرب على دمشق) ماضياً في ممارسة ضغوطه في محاولة لإجبار تلك الكوادر على سلوك طريق الرجعة بمعنى الانشقاق عن جبهة النصرة والعودة إلى الفصائل التي كانت قد خرجت منها وبذا تكون هذه الأخيرة (النصرة) قد دخلت شريكاً في أي تسوية سياسية مقبلة لكن بلبوس آخر إذ لا يعقل أن تتغير أفكار الفرد وعقائده بمجرد أن انضوى تحت راية فصيل آخر استجابة لظروف اضطرته إلى ذلك التراصف الجديد.

ألا يمثل هذا الآن دليلاً قاطعاً على أن الغرب كان يملك مفتاح حنفية التطرف والتكفير في الداخل السوري وهو يعلي عيارها عندما يريد ومن ثم يقلل منه إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك؟!

ترامب لتوسيع «التحالف الدولي».. وارتباك في الرياض بعد اتصال الرئيس الأميركي بسلمان

الوطن – وكالات

في وقت كشف فيه البيت الأبيض عن عزمه تسمية شركاء جدد للدخول في «التحالف الدولي» لضرب تنظيم داعش، أربك الاتصال الهاتفي بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، دوائر صنع القرار في الرياض. وبدا الارتباك السعودي من صدور تعقيبين من الرياض على البيان الرسمي الصادر عن البيت الأبيض بخصوص الاتصال. وبينما جاء البيان الأميركي صريحاً وواضحاً حيال المناطق الآمنة أو مواجهة إيران، التزم البيان السعودي الغموض حيال هاتين القضيتين.

وأصدر البيت الأبيض مذكرة رئاسية للأمن القومي، كشف فيها عن خطة إدارة ترامب لـ«دحر داعش». واعتبرت الخطة أن تهديد «التنظيم يتعاظم»، محذرةً من أنه «يحاول تطوير قابليات أسلحة كيميائية. وما زال مستمراً في توجيه ميول السكان تحت سيطرته نحو التطرف، وهجماته على حلفائنا وشركائنا ما زالت مستمرة»، وشددت على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بـ«اتخاذ إجراءات حاسمة لهزيمة» تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

والخطة، التي نشرتها شبكة «سي. إن. إن» الأميركية، مؤلفة من ثلاثة أقسام، أولها أن هزيمة داعش باتت تمثل «سياسة الولايات المتحدة»، على أن يتم «تنسيق هذه السياسة وتقديم الإرشاد وفض التضارب والتقييم المرحلي للوظائف والبرنامج الموصوفة والمعينة في المذكرة من خلال العمليات المشتركة بين الوكالات الحكومية»، لمنع الخلافات داخل الإدارة الأميركية.

أما بنود الخطة، فتشمل تغيير «قواعد اشتباك.. التي تتجاوز متطلبات القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام القوة لضرب داعش»، إضافة إلى «إطلاق عمليات الدبلوماسية العامة، العمليات المعلوماتية والإستراتيجيات الإلكترونية، لعزل ونزع الشرعية عن داعش والأيديولوجية الإسلامية المتطرفة». ودعت الخطة إلى «تسمية شركاء جدد في التحالف في قتال داعش، وتحديد السياسات لتمكين الشركاء في التحالف من قتال داعش والجماعات المرتبطة به».

وأكدت الخطة أهمية «الآليات لقطع ومصادرة الدعم المالي لداعش»، وطالب النص بوضع «إستراتيجية مفصلة لتمويل الخطة بقوة»، على أن يقوم كل من وزير الدفاع بتطوير هذه الخطة بالتعاون مع وزير الخارجية ووزير الخزانة ووزير الأمن الوطني ومدير المخابرات الوطنية ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومساعد الرئيس لشؤون الأمن الوطني ومساعد الرئيس لشؤون الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب.

ومن اتصالات ترامب التي أجراها مع سلسلة من الزعماء الدوليين والإقليميين والخطة الرئاسية يمكن الاستنتاج، أن الرئيس الأميركي قرر بناء شراكة حقيقية مع روسيا لمكافحة تنظيم داعش، على أن تقوم السعودية وبقية دول الخليج بتمويل الشراكة.

وكشف الكرملين أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يلتقي بنظيره الأميركي قبل قمة مجموعة دول العشرين التي تستضيفها مدينة هامبورغ الألمانية، الصيف المقبل. ووصف المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف في مؤتمر صحفي عبر الهاتف أمس المكالمة التي أجراها بوتين وترامب، بـ«الجيدة». وتابع: «أولاً يجب أن نحدد تاريخ وموعد الاجتماع بين الرئيسين. المساعدون يعملون على ذلك الآن»، مضيفاً: إن الاجتماع قد يعقد قبل قمة مجموعة العشرين المقرر عقدها في السابع والثامن من شهر تموز المقبل.

وإذ أشار بيسكوف إلى أن الزعيمين لم يبحثا خلال مكالمتهما الهاتفية العقوبات التي فرضتها واشنطن على موسكو على خلفية الأزمة الأوكرانية، أضاف مستطرداً: «لمسنا استعداداً لحل المشكلات الصعبة عن طريق الحوار الذي كان الرئيس بوتين يدعو له منذ فترة طويلة، وللأسف لم يجد استجابة لذلك خلال السنوات السابقة».

في الغضون صدر بيان عن البيت الأبيض، جاء فيه: إن ترامب والملك سلمان اتفقا خلاله على ضرورة «التطبيق الصارم» للاتفاق النووي الإيراني في تطور عن موقف الرئيس الأميركي من هذا الاتفاق الذي سبق له أن دعا إلى تمزيقه. وحسب البيان، فقد أكد الرئيس الأميركي وملك السعودية ضرورة التصدي «للأنشطة الإيرانية المزعزعة لاستقرار» المنطقة وكذلك أيضاً محاربة «الإرهاب الإسلامي المتطرف»، وتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة متشددي داعش. وقال البيان: إن الزعيمين ناقشا أيضاً ما وصفه بدعوة الملك السعودي لترامب إلى «قيادة جهود الشرق الأوسط لهزيمة الإرهاب والمساعدة في بناء مستقبل جديد اقتصادياً واجتماعياً» للمملكة والمنطقة.

وذكر البيان أن ترامب «طلب» والملك السعودي وافق على دعم «مناطق آمنة» في كل من سورية واليمن، وكذلك دعم «أفكار أخرى من شأنها مساعدة اللاجئين الكثر النازحين من النزاعات الدائرة»، من دون أن يوضح أي تفصيل بشأن آليات إقامة هذه «المناطق الآمنة». وأضاف البيان: «طلب الرئيس (ذلك) ووافق الملك على دعم مناطق آمنة في سورية واليمن فضلاً عن دعم أفكار أخرى لمساعدة كثير من اللاجئين الذين شردتهم الصراعات المستمرة».

وخلال حملته الانتخابية العام الماضي، دعا ترامب دول الخليج إلى دفع مقابل إقامة مناطق آمنة لحماية النازحين السوريين.

وفي تعليق أولي على الاتصال الهاتفي لم تذكر وكالة الأنباء السعودية «واس» إقامة مناطق آمنة. وفي وقت لاحق نشرت الوكالة بياناً صادراً عن القصر الملكي، جاء فيه: «إن الملك السعودي أبدى «تأييده ودعمه لإقامة مناطق آمنة في سورية» من دون أن يذكر اليمن. واتسم البيان السعودي بعبارات أكثر ضبابية من عبارات البيان الأميركي، كما صيغ بلغة مختلفة عن لغة بيان البيت الأبيض.

وأكد البيان تطابق وجهات النظر بين ترامب والملك السعودي في ما خص «محاربة الإرهاب والتطرف وتمويلهما ووضع الآليات المناسبة لذلك، ومواجهة من يسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى»، من دون أن يذكر إيران أو يخصص الإرهاب بـ«الإسلام المتطرف».

وأضاف: إن الملك سلمان والرئيس ترامب «بحثا الشراكة الإستراتيجية للقرن الحادي والعشرين بين البلدين، وأهمية الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والأمني والعسكري بينهما»، إضافة إلى «تأكيد عمق ومتانة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين». كذلك لفت بيان الرياض إلى أن الملك السعودي وجه إلى الرئيس الأميركي خلال المكالمة دعوة لزيارة المملكة وأن ترامب وجه للملك سلمان دعوة مماثلة لزيارة الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن «القائدين اتفقا على جدولة الزيارات في الفترة القادمة» وذلك بهدف «تعزيز التعاون والعمل المشترك وتفعيل الشراكة الإستراتيجية بين البلدين بشكل أكبر يوازي عمق العلاقات التاريخية بينهما».

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن مصدر سعودي رفيع المستوى أن الزعيمين تحدثا لأكثر من ساعة عبر الهاتف، لافتاً المصدر إلى أن «السعودية تشارك بفعالية في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة داعش في سورية»، وكشف أن «عدد الطلعات الجوية السعودية لضرب داعش تأتي بالترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة»، وأشار إلى أن سلمان وترامب اتفقا على تعزيز التعاون في هذا المجال.

وأكد المصدر تطابق وجهات نظر الزعيمين بشأن السياسات الإيرانية في المنطقة، ما يشير إلى اتفاق ترامب مع ما تراه الرياض من نفوذ متزايد لطهران في العالم العربي.

كما تحدث ترامب أيضاً مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان. ونقلت وكالة أنباء الإمارات عن ولي العهد قوله: إن «التطرف والإرهاب لا دين لهما ولا هوية.. الجماعات التي ترفع شعارات وأيديولوجيات زائفة هدفها إخفاء حقيقتها الإجرامية في بث الفوضى والدمار والخراب»، فيما بدا أنه إشارة إلى جماعة «الإخوان المسلمين». وأعرب ابن زايد عن تطلع بلاده إلى تجاوز مرحلة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة من خلال التعاون والجهود المشتركة وبما يخدم المصالح المتبادلة ويحقق السلم والاستقرار واستعادة الأمن فيها.

وقال البيت الأبيض: إن ترامب أثار أيضاً «فكرة دعم مناطق آمنة للاجئين الذين شردهم الصراع في المنطقة» وإن ولي العهد وافق على دعم هذه المبادرة.

عبد الله الثاني في واشنطن

إلى واشنطن وصل أمس ملك الأردن عبد الله الثاني لعقد محادثات مع إدارة ترامب حول كيفية تعزيز الأمن الداخلي للمملكة وسط تزايد مخاطر هجمات داعش. ووصل عبد الله الثاني إلى العاصمة الأميركية من دون أن يتم ترتيب موعد له مع ترامب، ما يشير إلى حراجة المرحلة التي يعيشها الأردن حالياً.

ونقلت «رويترز» عن مسؤولين ودبلوماسيين: إن الملك الأردني سيتحدث مع كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية عن مخاوف بلاده من تقهقر مقاتلي داعش جنوبا إلى حدود بلاده في نهاية الحملة التي تقودها الولايات المتحدة والتي تهدف إلى طردهم من معقلهم الرئيسي في مدينة الرقة.

وسيسعى عبد الثاني إلى تهدئة المخاوف الأميركية من دعمه القوي للحملة العسكرية الروسية في سورية، حيث تم تفسير التحول نحو موسكو على أنه على حساب واشنطن المانحة الرئيسية للأردن. وذهب عبد الله الذي تربطه علاقات شخصية وثيقة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى موسكو الأسبوع الماضي قبل أن يذهب إلى واشنطن في مؤشر إلى تزايد الدور الروسي في الشرق الأوسط.

روسيا تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى حلب

من المساعدات الروسية المقدمة إلى مدينة حلب

وكالات

طالبت وزارة الدفاع الروسية أمس المنظمات الدولية ودولاً أخرى بالإيفاء بوعودها حول تقديم مساعدات إنسانية لسكان مدينة حلب.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة، اللواء إيغور كوناشينكوف أمس، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «إن سكان حلب بحاجة حالياً إلى مساعدة فعلية وليس إلى وعود باطلة»، مشيراً إلى أنه «لم تصل حتى الآن أي مساعدات من دول أخرى، ومن المنظمات الدولية التي تحدث ممثلوها من مكاتبهم أكثر من مرة عن الوضع الحرج للسوريين والكارثة الإنسانية في هذا البلد».

ولفت كوناشينكوف إلى وصول مساعدات إنسانية إلى ميناء طرطوس، من كازاخستان، وقبلها من أرمينيا وبيلاروس وصربيا، مؤكداً أن أكثر من ١٢ ألفاً من السكان المدنيين عادوا إلى منازلهم في الأحياء الشرقية لمدينة حلب.

وأشار إلى مساهمة المركز الروسي في حميميم لتنسيق الهدنة، خلال الأيام الأخيرة، في نقل أكثر من ٥٠ طناً من المواد الغذائية والأدوية وغيرها من المساعدات، وتوزيعها على أكثر من ٦٠ ألفاً من السوريين في محافظات حلب ودمشق واللاذقية وحماة.

وأضاف المسؤول العسكري: إن وحدات من سلاح الهندسة الروسي قامت، خلال الأسبوع الماضي، بإبطال مفعول أكثر من ألف عبوة ناسفة في حلب، على حين تم تطهير ٧٥ كيلو متراً من الطرق ومساحة تفوق ٣٦٠ هكتاراً من الألغام.

وتعمل روسيا على دعم الجهود الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية للأهالي من أجل العودة إلى منازلهم التي هجرهم منها الإرهابيون والمسلحون وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الأحياء الشرقية لمدينة حلب.

كشفت لأول مرة أن قواتها الجوية تعمل في سورية بالتعاون مع حزب الله والفصائل الإيرانية

موسكو: التنسيق بين «التحالف الدولي» والجيش السوري كفيل بتغيير كل شيء

وكالات

وضعت موسكو أمس شروطها للموافقة على مشروع الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإقامة منطقة آمنة في سورية، مبديةً في الوقت نفسه تفهماً للدوافع التي تحرك الزعيم الأميركي، وأعلنت أن التنسيق بين القوات الخاصة للتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم داعش والجيش السوري من شأنه أن يغير كل شيء، كاشفةً لأول مرة أن قواتها الجوية تتعاون مع الجيش العربي السوري وحزب الله اللبناني والمجموعات الإيرانية التي دعتها دمشق للقتال ضد المسلحين.

وتحدث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن وجود إمكانية لتحقيق نقلة نوعية في محاربة الإرهاب بسورية في حال بدء التنسيق بين القوات الغربية في سورية والجيش السوري.

وفي مؤتمر صحفي مع نظيره الإريتري عثمان صالح، حدد لافروف مجالاً واحداً للتنسيق بالاسم، قائلاً: «القدرات التي يتمتع بها شركاؤنا الأميركيون لا تقتصر على القوات الجوية، بل هناك، كما نعرف جميعنا، قوات خاصة تابعة للعديد من الدول، ومنها دول غربية» على الأرض السورية.

وأضاف: «إذا كان بإمكاننا تنسيق كافة هذه القدرات، بما في ذلك قدرات الحكومة السورية، وكافة القوى التي تتعاون معها، وكذلك قدرات التحالف الذي يقوده الأميركيون، وإذا كان الجميع مركزين على محاربة تنظيم داعش والإرهابيين الآخرين، فأعتقد أنه سيكون بإمكاننا تحقيق تغييرات نوعية إيجابية جداً فيما يخص تحقيق أهدافنا في مجال محاربة الإرهاب»، موضحاً أن الحديث يدور عن تشكيل جبهة موحدة لمحاربة داعش.

وشدد الوزير الروسي على أن ذلك يجب أن يشمل الإقرار بأن القوات السورية الحكومية والقوات الرديفة، التي تتمتع بالدعم الجوي من القوات الجوية الفضائية الروسية، تعد «القوة الأكثر فعالية في محاربة الإرهابيين». وذكّر بأن القوات الجوية الروسية في سورية، تعمل مع الجيش السوري والفصائل المسلحة الأجنبية التي دعتها الحكومة السورية، موضحاً أن الحديث يدور عن حزب الله اللبناني والفصائل الإيرانية.

وتابع قائلاً: «إنهم يحاربون الإرهاب بالتعاون مع دمشق ومع القوات الجوية الروسية».

وأشار من جهة أخرى إلى أن التحالف الدولي ينشط في سورية، من دون دعوة من الحكومة السورية، لافتاً إلى أن الأخيرة «سبق وأعلنت آنذاك (صيف العام ٢٠١٤) عن استعدادها لقبول الأمر الواقع بشروط».

وكشف لافروف أن الزعيمين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب أكدا خلال اتصالهما الهاتفي مساء السبت الماضي، أن «الأولوية الرئيسية لبلديهما على الساحة الدولية تتمثل في محاربة داعش». وأضاف «أرى في هذا المجال إمكانيات غير محدودة عملياً، شرط توفر الإرادة السياسية واستعداد عسكريينا لتحويل هذه الإرادة إلى اتفاقات معينة وخطوات محددة». وأعاد لافروف إلى الأذهان أن الجانبين، الروسي والأميركي، كانا طوال العام الماضي يجريان مفاوضات حول سورية تكللت بعقد اتفاقية حول التنسيق العسكري الفعلي ضد داعش و«جبهة النصرة» في سورية، لكنه استطرد موضحاً: «في آخر لحظة، عندما وقعنا على كافة الاتفاقات، لم تجد إدارة السيد (باراك) أوباما لديها القدرات الكافية لطرح مهام الإرهاب أمام نواياها المعادية لروسيا».

وأضاف وزير الخارجية الروسية: أنه لا يعرف ما إذا كان بإمكان الروس والأميركيين إنعاش الاتفاقات السابقة، لكنه أعرب عن قناعته بوجود فرص جيدة للحوار المهم، بعيداً عن الأيديولوجيا، بين العسكريين والروس من أجل تنسيق إجراءات عسكرية محددة لمحاربة الإرهابيين في سورية.

وحسب تقييم لافروف، لا تستهدف المبادرة الأميركية الحالية إسقاط الرئيس بشار الأسد، إنما «الإقدام على خطوات معينة في سياق تخفيف الوطأة المتعلقة باستقبال اللاجئين بالنسبة للدول المجاورة لسورية وأوروبا».

وتابع أنه إذ كان الأمر فعلا هكذا، فيمكن دراسة إقامة مثل هذه المناطق لإسكان النازحين داخل الحدود السورية، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، مشدداً على أن هذه المبادرة تتطلب تنسيق كافة التفاصيل وحتى المبدأ نفسه مع الحكومة السورية.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف